E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/101
22 December 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان

تقرير الأمين العام المقدم وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٦/١٩٩٩

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٢
ثانيا – إدعاءات التهديد والانتقام التي وردت عملا بقرار اللجنة ١٦/١٩٩٩ والإجراءات التي اتخذها ممثلو الهيئات المعنية بحقوق الإنسان	٢ – ٢٢	٢

أولاً - مقدمة

١- إن لجنة حقوق الإنسان، وقد كررت في قرارها ١٦/١٩٩٩ الإعراب عن قلقها إزاء استمرار ورود تقارير عن التخويف والانتقام اللذين يتعرض لهما من يسعى من الأفراد والجماعات للتعاون مع الأمم المتحدة وممثلي هيئاتها المعنية بحقوق الإنسان، وقد ساورها القلق إزاء التقارير الواردة عن حالات عرقلة لمحاولة الأفراد الاستفادة من الاجراءات المنشأة برعاية الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، قد دعت الأمين العام إلى تقديم تقرير إليها في دورتها السادسة والخمسين يتضمن تجميعا وتحليلا لأي معلومات متاحة، من جميع المصادر الملائمة، عن الأفعال الانتقامية المزعومة ضد الأشخاص المشار إليهم في القرار. ويقدم هذا التقرير وفقا لتلك الدعوة.

ثانيا- إدعاءات التهديد والانتقام التي وردت عملا بقرار اللجنة ١٦/١٩٩٩ والإجراءات التي اتخذها ممثلو الهيئات المعنية بحقوق الإنسان

٢- يرد في ما يلي ملخص للمعلومات التي تم جمعها عملا بالقرار ١٦/١٩٩٩ والتي تصف حالات أفيد فيها عن تهديد أشخاص أو الانتقام منهم لتعاونهم مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، أو لاستفادتهم من الإجراءات الدولية، أو لتقديمهم المساعدة القانونية لهذا الغرض، و/أو لكونهم أقارب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بعض الحالات التي كان فيها الضحايا، سواء من الأفراد أو المنظمات، على اتصال بواحدة من هيئات أو آليات لجنة حقوق الإنسان، تم اتخاذ إجراءات لحمايتهم من جانب الهيئة المختصة أو من جانب ممثل الولاية ذات الصلة باللجنة. وفي معظم الحالات، وجهت بلاغات عاجلة إلى الحكومة المعنية. وورد وصف للتدخل العاجل في تقرير سابق قدم إلى اللجنة (E/CN.4/1992/29، الفقرات ١٤-١٨). وتجدر الإشارة إلى أن بعض المعلومات التي يتضمنها هذا التقرير قد وردت أيضا في آخر تقارير قدمتها كل آلية إلى الجمعية العامة أو إلى لجنة حقوق الإنسان.

٣- وقد تراوحت أفعال الانتقام المبلغ عنها بين المضايقات والتهديدات والاعتقالات التعسفية وبين سوء المعاملة أو التعذيب أثناء الاحتجاز. وتم الإبلاغ أيضا عن حالتي إعدام تعسفي أو "اختفاء". وكانت الضحايا المزعومة لهذه التجاوزات من الأفراد العاديين أو أعضاء في منظمات غير حكومية ممن أمدّوا أو يمدّون هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان. وهناك أيضا إدعاءات مستمرة ومثيرة للقلق بشأن حالات أشخاص التقوا شخصيا بممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وتعرضوا لاحقا لأعمال انتقامية لقيامهم بذلك.

ألف - المعلومات التي وردت من المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

٤- تدخلت المقررة الخاصة، منذ أن قدمت تقريرها الأخير إلى لجنة حقوق الإنسان، لصالح شخصين كانا قد تعاونا مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وتلقيا تهديدات بالقتل.

إدعاءات وقوع أعمال انتقامية لها صلة ببعثة المقررة الخاصة إلى المكسيك في تموز/يوليه ١٩٩٩

٥- عقدت المقررة الخاصة، أثناء زيارتها للمكسيك خلال الفترة الممتدة من ١٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، اجتماعات وأجرت مناقشات مع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية من كافة أنحاء البلد. ومن أهم الهيئات غير الحكومية التي تحدثت معها المقررة الخاصة أثناء البعثة منظمة تحمل اسم مركز ميغيل أوغوستين برو خوارز لحقوق الإنسان ومقرها في مدينة مكسيكو. وبعد زيارتها للمكسيك، علمت المقررة الخاصة أن أعضاءً في هذه المنظمة قد تلقوا تهديدات بالقتل. فقد أفيد بأن المنظمة قد تلقت في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ رسالتي تهديد بالقتل ضد مديرها، ادغار كورتيز موراليس، ومنسق الإدارة القانونية، ديغنا أوشووا إي بلاسيدو. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أرسلت المقررة الخاصة نداءً مشتركا مع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير لحث الحكومة على التحقيق في هذين التقريرين وتأمين سلامة الشخصين المعنيين. وفي وقت لاحق، وردت تقارير أفادت بأن المنظمة قد تعرضت في ٩ و١٤ أيلول/سبتمبر لتهديدات جديدة وأنه تم العثور على المزيد من الرسائل ذات الطابع المماثل في مكتب المنظمة بمدينة مكسيكو. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أرسل المقرران الخاصان نداءً آخر مشتركا أعربا فيه مرة أخرى عن قلقهما إزاء التهديدات المستمرة وطلبا فيه إلى الحكومة إحاطتهما علما بالخطوات المتخذة بصدد التقريرين السابقين المتعلقين بالتهديدات بالقتل واللذين ورد ذكرهما في بلاغهما الأول الموجه إلى الحكومة.

٦- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ردت الحكومة على النداء المشترك الموجه في ٦ أيلول/سبتمبر مصرحة بأنها تدين أي نوع من أنواع التهديدات التي توجه للمنظمات المدنية، ومضيفة بأن مسؤولين في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وضباط الأمن العام كانوا على اتصال بممثلي مركز ميغيل برو خوارز لحقوق الإنسان للاتفاق على التدابير الواجب اتخاذها لتعزيز أمنهم.

باء - المعلومات التي وردت من المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب

إدعاءات الأعمال الانتقامية ذات الصلة ببعثة المقرر الخاص إلى الكاميرون في أيار/مايو ١٩٩٩

٧- أرسل المقرر الخاص، في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، نداءً عاجلا إلى حكومة الكاميرون نيابة عن السيدة عبد الله ماث وغيرها من أعضاء الحركة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، وكان المقرر الخاص قد قابلها أثناء بعثته إلى الكاميرون في أيار/مايو ١٩٩٩. وقد زودته هذه المنظمة أيضا بمعلومات عن وحدة شرطة

لمكافحة العصابات مقرها في ماروا وتخضع لقيادة العقيد بوم. وأفيد بأن ثلاثة من أفراد الوحدة ومعهم العقيد بوم قدموا بسيارة إلى منزل السيدة ماث في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ حيث مكثوا خارج المنزل لنحو ٢٠ دقيقة. وفي وقت لاحق في المساء، أفيد بأن عدة أفراد من وحدة مكافحة العصابات قد وصلوا في ثلاث شاحنات حيث قاموا، بقيادة العقيد بوم، بتطويق المنزل. وفي هذه الأثناء، كانت السيدة ماث قد تركت منزلها ولجأت إلى منزل جار لها. وأفيد بأن وحدة الشرطة قد بقيت في مكانها حول منزل السيدة ماث طوال الليل. وفي مساء اليوم التالي، أفيد بأن الوحدات قد كررت نفس العملية حول منزل واحد من زملاء السيدة ماث، هو السيد سيمدو سويلاي. وبعد هذين الحدثين، تركت السيدة ماث والسيد سويلاي ماروا وسافرا إلى ياوندي خوفا على حياتهما. وأفيد بأن قوات الشرطة قد فتشت عدة فنادق في ياوندي بحثا عن السيدة ماث والسيد سويلاي. ووقت كتابة هذا التقرير، لم تكن حكومة الكاميرون قد ردت على بلاغ المقرر الخاص.

جيم - المعلومات التي وردت من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

٨- خلال الفترة قيد الاستعراض، أرسل الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بلاغات عاجلة نيابة عن الأشخاص التالية أسماؤهم الذين كانوا قد عرضوا حالاتهم على الفريق العامل.

٩- في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، أرسل رئيس الفريق العامل بلاغا إلى حكومة كولومبيا في أعقاب ورود تقارير أفادت بأن قيادة منظمتين غير حكوميتين هما رابطة أقارب الضحايا في تروخيليو ولجنة العدل والسلام المشتركة بين الجمعيات الدينية قد تلقيتا باستمرار تهديدات من أعضاء جماعات شبه عسكرية يقال إنها تتصرف بموافقة القوات الحكومية. وأفيد بأن الحالة خطيرة بوجه خاص في تروخيليو، مقاطعة فالييه ديل كاوكا، حيث اضطرت هاتان المنظمتان إلى إغلاق مكاتبهما لعجزهما عن مواصلة عملهما.

١٠- وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، كتب رئيس الفريق العامل إلى حكومة هندوراس بصدد تقارير أفادت بأن أعضاءً في لجنة أقارب الأشخاص المحتجزين والمختفين قد تعرضوا لأفعال مضايقة وتخويف من جانب أشخاص يعتقد أن لهم صلة بقوات الأمن. فقد أفيد بأن واحدة من أعضاء المنظمة، هي السيدة دورا امبراتريز أوليفا غيفارو، قد اختطفت في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ واحتجزت لعدة ساعات في تيغوسيغالبا ويزعم أن مختطفيها أعضاء في منظمة شبه عسكرية عَرّفوا أنفسهم معلنين أن لهم صلة بقوات الأمن. وأفيد بأن المختطفين قد هددوا بإيذاء أطفال السيدة أوليفا غيفارو إذا كشفت عما حدث. وتركت السيدة غيفارو على قطعة أرض مقفرة بعد أن انتزعت منها وثائق هويتها. وأفيد أيضا بأن المنسقة العامة للجنة أقارب الأشخاص المحتجزين والمختفين، السيدة برتا أوليفا دي ناتيفي، قد تعرضت هي الأخرى لتهديدات ومضايقات بسبب عملها في مجال حقوق الإنسان.

١١- وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، وجه رئيس الفريق العامل نداءً عاجلا إلى حكومة غواتيمالا نيابة عن عدة أعضاء في رابطة أقارب الأشخاص المحتجزين والمختفين في غواتيمالا. ففي ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٩، أفيد بأنه تم

الاعتداء على السيد فرانسيسكو سانشيز منديز، ممثل الرابطة في ايل بيتين، وهُدّد بالقتل من جانب رجلين مسلحين خارج منزله. وزعم أن للتهديدات صلة بعمله في رابطة أقارب الأشخاص المحتجزين والمختفين. وأفيد أيضا بأن السيدة آنا ايلينا فارفان وغيرها من أعضاء الرابطة قد تلقوا هاتفيا تهديدات بالقتل من جانب أشخاص مجهولين.

دال - المعلومات التي وردت من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الأراضي الواقعة تحت سيطرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٢- أفيد بأن القائد ماكيليلي كابوندا قد اعتقل في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٩ في كينشاسا بعد حضوره محاكمة اثنين من زملائه أمام المحكمة العسكرية وبعد تقديمه تقريرا عن هذه المحاكمة إلى المقرر الخاص أثناء زيارته لكينشاسا في شباط/فبراير ١٩٩٩.

١٣- وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، أفيد بأن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية قد منعت السيد بوفاسا جيما، عضو قيادة الحركة الشعبية من أجل الجمهورية، من السفر إلى خارج البلد. وقد وقع هذا الحادث بعد ثلاثة أيام من المناقشات التي أجراها السيد جيما مع المقرر الخاص في كينشاسا. وفي ١٥ آذار/مارس، أرسل المقرر الخاص بلاغاً عاجلا إلى وزير حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية نيابة عن السيد جيما. ولم تكن الحكومة قد ردت على هذا البلاغ حتى وقت كتابة هذا التقرير.

١٤- وفي ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، أفيد بأن السيد كامباجي وا كامباجي، قائد الحزب السياسي المعروف باسم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، قد اعتقل بعد اتهامه بتقديم معلومات إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كينشاسا.

الأراضي الواقعة تحت سيطرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية

١٥- اجتمع المقرر الخاص، في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩ في جوما، مع نحو ٢٠ منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان من جنوب كيفو. وبعد الاجتماع، أجبر ما لا يقل عن خمسة أعضاء من منظمات غران فيزيون، (Grand Vision) ومركز البحوث والتوعية الشعبية (CREP-Lucodor)، ومنظمة تعزيز ومساندة المبادرات النسائية (PAIF)، وبرنامج العمل من أجل الإنشاء والتعمير (APREDECI)، على مغادرة البلد والفرار إلى أوغندا بسبب التهديدات والمضايقات المتكررة من قبل عناصر في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية اتهمتهم بتزويد المقرر الخاص بمستندات تثبت تورط مسؤولين في التجمع في انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أفيد أيضا بأن أسر هؤلاء الأشخاص التي بقيت في جوما قد تعرضت لمضايقات متكررة من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

هاء - المعلومات التي وردت من المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال

إدعاءات حدوث أعمال انتقامية لها صلة ببعثة المقررة الخاصة إلى غواتيمالا في تموز/يوليه ١٩٩٩

١٦- عقدت المقررة الخاصة أثناء زيارتها لغواتيمالا في تموز/يوليه ١٩٩٩ اجتماعا مع لجنة البحث عن الأطفال أجرت خلاله مقابلات مع ثلاثة شبان يافعين تم اختطافهم وإبعادهم قسرا عن آبائهم أثناء النزاع الأهلي في غواتيمالا. وهناك شابة لم تستطع الوصول إلى الاجتماع رغم تأكيدها أنها ستحضر الاجتماع في نفس ذلك الصباح. وبعد مرور تسعة أيام على الاجتماع، تحدثت المقررة الخاصة إلى هذه الشابة التي قالت إنها اختطفت وهي في طريقها إلى الاجتماع حيث تم تخديرها بضمادة من القطن ضُغطت على أنفها. وقد استعادت وعيها بعد ثلاثين ساعة حيث وجدت نفسها في حديقة عامة. ثم ذهبت إلى منزلها حيث تبين لها أن شهادتها الخطية الموجهة إلى المقررة الخاصة قد اختفت. وقد اقتنعت الشابة بأن الاعتداء عليها كان لمنعها من تقديم شهادتها إلى المقررة الخاصة.

واو - مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي

١٧- تلقى مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي معلومات بشأن عدة حالات انتقام من أشخاص كانوا قد تعاونوا مع مكتب المفوضية. وفي جميع الحالات، كان الأشخاص المعنيون قد أدلوا بشهادات للمفوضية بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان زعم أن مرتكبيها من عملاء الدولة وبخاصة من أفراد قوات الأمن البوروندية. كما تم عزو ارتكاب الأفعال الانتقامية إلى أعضاء هذه الوحدات. وقد أثار مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوجومبورا هذه الحالات في اجتماعات مع السلطات البوروندية المختصة، كما أعربت المفوضية عن قلقها إزاء هذه الإدعاءات في بلاغات وجهتها إلى وزير حقوق الإنسان.

١٨- وعلمت المفوضية بحدثين أفيد بأنهما وقعا في مركزي احتجاز مؤقتين في بوجومبورا: الفرقة الخاصة للبحوث ومعتقل غير رسمي تديره فرقة التدخل الثالثة التابعة لقوة الدرك. وفي المقابلات التي أجريت مع موظفي المفوضية، صرح المحتجزون بأنهم تعرضوا لسوء المعاملة بسبب اتصالاتهم السابقة مع المفوضية.

١٩- وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أفيد بأن أفراداً في المركز العسكري في موبوني قد ألقوا القبض على السيد ديونيز ندايزييه. ولم يعرف مصيره ومكان وجوده بعد القبض عليه، ويزعم أنه قُتل وأن جثته قد دفنت بالقرب من المركز العسكري. وقد أكد عدة شهود، بمن فيهم مسؤولون محليون، أن السلطة العسكرية قد ألقت القبض على السيد ندايزييه. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، كان السيد ندايزييه قد أدلى بشهادة إلى موظفي المفوضية بشأن حادث وقع في ١٣ كانون الأول/ديسمبر زعم أن السلطة العسكرية قد قتلت فيه عدة مدنيين عزل. ويبدو أن التحقيقات الرسمية في حادثة اختفاء السيد ندايزييه لم تحقق أية نتائج حتى الآن.

٢٠- وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قُتل السيد بانسيرميزي ثيرانس، رئيس قطاع موبوني (موظف إداري رسمي) في منزله في موبوني على يد رجال مسلحين يرتدون الزي العسكري. وأفيد بأن الجنود الذين يتولون إدارة مركز للجيش على بعد ١٠٠ متر من مكان الحادث لم يبدوا أي رد فعل رغم سماعهم طلقات النار. وتعزو السلطات المسؤولية عن مقتل السيد ثيرانس إلى عناصر متمردة. إلا أن بعض الأهالي في المنطقة أكدوا أن الجناة هم من جنود مركز الجيش المحلي. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كان السيد ثيرانس قد أدلى بشهادة لموظفي المفوضية بشأن مقتل عدة مدنيين عزل في قطاع موبوني في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. كما كان السيد ثيرانس قد أدلى بشهادة بشأن حادث اختفاء السيد ندايزييه المشار إليه أعلاه.

٢١- وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قدم السيد توماس نتاهونكيري، قس الكنيسة السبتية، مذكرة إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي وصف فيها ظروف الاحتجاز في سجن الشرطة في مابايي. وحقق موظفو المفوضية في هذه الإدعاءات في الموقع. وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أفيد بأن قائد فرقة شرطة مابايي قد ألقى القبض على السيد نتاهونكيري. وفي اليوم التالي، زعم أن مسؤولين مدنيين وعسكريين محليين قد أجبروا السيد نتاهونكيري على كتابة رسالة يتراجع فيها عن إدعاءاته ويطلب الصفح عنه. وفي ٢٨ تموز/يوليه، أبلغت السلطات القس بأن ملفه قد أُغلق وأنه لن يتم اتخاذ المزيد من الإجراءات القانونية ضده. ومع ذلك فقد أفيد بأن المدعي العام في مدينة سيبيتوكي قد استدعى السيد نتاهونكيري في ١٦ آب/أغسطس لاستجوابه إثر شكوى قدمها ضده ضابط شرطة. وزعم أن المدعي العام قد هدده وأمره بدفع غرامة وكتابة مذكرة أخرى يتراجع فيها عن تصريحه السابق بشأن سجن مابايي. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أبلغ السيد نتاهونكيري مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوجومبورا بأنه ترك بوروندي لالتماس اللجوء في الخارج.

- - - - -